(402) وجواب ذلك واضح: إذ عندما يحكم على الكون نوعان من الرأي والحاكمية يكون من الطبيعي والحتمي عدم وجود أي أثر لهذا النظام الواحد، انّ وحدة النظام لا تتحقّق ولا تكون إلاّ إذا كان الكون بأجمعه تحت نظر حاكم ومدبّـِر واحد، ولو خضع الكون لإدارة حاكمين ومنظمين ومدبّـِرين لما كان للنظام الموحد أي أثر . لأنّ تعدّد المدبّـِر والمنظّـِم ـ بحكم اختلافهما في الذات أو بعض الجهات منها ـ يستلزم بالضرورة الاختلاف في التدبير والإدارة، ويستلزم تعدّد التدبير ـ بالضرورة ـ فناء النظام الموحد، وغيابه. وبعبارة أُخرى: انّ المدبّـِرين إن كانا متساويين من كل الجهات لم تصدق هناك اثنينية قهراً، وإن تعدّد المدبّـِر يعني ـ بالضرورة ـ اختلاف المدبّـِرين من جهة أو جهات، ومعلوم أنّ اختلافاً ـ كهذا ـ يؤثر لا محالة في تدبير المدبّـِر . *** ويمكن بيان هذا البرهان بصورتين: 1. أن نلتفت ـ في بيان البرهان ـ إلى الجوانب الإيجابية فيه ونقول: إنّ ترابط أجزاء الكون، وتأثيرها في بعضها يدلّ على خضوعها لحاكمية حاكم واحد على جميع العالم يقودها تحت نظام واحد وخطة واحدة. وقد أكد في أحاديث أئمّة أهل البيت ـ عليهم السّـَلام ـ على هذه النقطة أحياناً، إذ يقول أحدهم وهو: "فلما رأيت الخلق منتظماً، والفلك جارياً، واختلاف الليل والنهار والشمس والقمر، دل صحة الأمر والتدبير وائتلاف الأمر على أنّ المدبّـِر